جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون
بالقاهرة

# مجلة الشريعة والقانون

مجلة علمية نصف سنوية محكمة

تعنى بالدراسات الشرعية والقانونية والقضائية

تصدرها
**كلية الشريعة والقانون بالقاهرة**
**جامعة الأزهر**

**العدد الثاني والأربعون**
**أكتوبر ٢٠٢٣م**

توجه جميع المراسلات باسم الأستاذ الدكتور: رئيس تحرير مجلة الشريعة والقانون
جمهورية مصر العربية - كلية الشريعة والقانون - القاهرة -الدراسة - شارع جوهر القائد
ت: ٢٥١٠٧٦٨٧
فاكس: ٢٥١٠٧٧٣٨
http://fshariaandlaw.edu.eg

**جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة وليست مسئولة عنها**

**رقم الإيـــداع**
**١٨٠٥٣ / ٢٠٢٣**
**الترقيم الدولي للطباعة**
ISSN: 2812–4774
**الترقيم الدولي الإلكتروني:**
ISSN: 2812–5282

# دور الضريبة
# في تحقيق الأهداف الكلية للسياسة الاقتصادية
# (مربع كالدور) نموذجاً

إعداد الباحثة

**أسمـــاء نبيل حامد أحمد الديب**

المدرس المساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات بالقاهرة

# دور الضريبة في تحقيق الأهداف الكلية للسياسة الاقتصادية (مربع كالدور) نموذجاً

أسمـــاء نبيل حامد أحمد الديب
قسم القانون العام كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة
البريد الالكتروني: asmadeep781@azhar.edu.eg

**ملخص البحث:**

تؤكد معظم الدراسات الاقتصادية أن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق الرفاهية العامة، غير أنَّ هذه الأخيرة تختلف من دولة إلى أخرى لاختلاف ظروف كل دولة، وعلى الرغم من وجود هذا الاختلاف في مضمون السياسات الاقتصادية بين الدول، غير أنَّ هذا لا يمنع من وجود أهداف مشتركة بين السياسات الاقتصادية الكلية يكاد يتفق عليها معظم الاقتصاديين، ويمكن تلخيصها في أربعة أهداف تعرف بـ(المربع السحري لكالدور)، وهو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي القياس يحتوي على الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية، وهي: تحقيق النمو الاقتصادي، والبحث عن التشغيل الكامل، التحكم في التضخم، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. وترجع أهمية البحث إلى عدة أسباب منها: أهمية السياسة الضريبة ودورها في معالجة الاختلالات المالية والاقتصادية، وتحقيق التوازن الاقتصادي. وإبراز فعالية السياسة الضريبية ومدى قدرتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية التي تمثلها أقطاب مربع كالدور. وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن الضريبة تؤثر إيجابًا على الادخار إذا ما تم توجيه معظم الإيرادات الضريبية إلى الاستثمار، ومن ثمَّ يرتفع معدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير، بينما تؤثر الضريبة سلبًا في الادخار إذا تم توجيه أغلب إيراداتها إلى الإنفاق الاستهلاكي، ومن ثمَّ ينخفض معدل النمو الاقتصادي قصير الأجل، وأنَّ فرض ضريبة مرتفعة على أرباح المستثمر سيكون له أثر سلبي على معدل التكوين الرأسمالي في القطاع الخاص، وذلك لتأثيرها السلبي في معدل الأرباح الفعلية والمحتملة، مما يقلل من رغبة وقدرة المستثمر على إنشاء طاقات إنتاجية جديدة والتوسع في حجم الطاقات القائمة والحفاظ عليها، وأن الضرائب غير المباشرة تؤدي دورًا مُهِمًّا في تحقيق النمو الاقتصادي لدورها الفعال في تكوين رأس المال؛ حيث تعمل على خفض الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات وخاصة إذا كانت تفرض على السلع والخدمات ذات المرونة السعرية المنخفضة للطلب عليها وتصيب ذوي الدخول المحدودة أكثر من ذوي الدخول المرتفعة.

**الكلمات المفتاحية:** الضريبة، مربع كالدور، الاقتصاد، المالية، الادخار.

# The role of taxation in achieving the overall objectives of economic policy (Kaldor box) is a model

Asma Nabil Hamed Ahmed Al-Deeb
Department of Public Law, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls in Cairo
Email: asmadeep781@azhar.edu.eg

**Abstract:**

Most economic studies confirm that the goal of an economic policy is the attainment of general welfare, but the latter differ from one country to another because of different circumstances in each country. Although there is such a difference in the content of economic policies between countries, this does not preclude the existence of common objectives between macroeconomic policies, which are almost agreed upon by most economists. These objectives can be summarized in four goals, known as the "magic box of the role", which is a four-measure diagram containing the four goals of economic policy: achieving economic growth, seeking full employment, controlling inflation, and achieving balance of payments. The research is important for several reasons, including: the importance of tax policy and its role in addressing financial and economic imbalances and in achieving economic balance; and the effectiveness of tax policy and its ability to achieve the macroeconomic policy goals represented by such a role as a square pole. The research has found a number of findings, the most important of which are: that the tax has a positive effect on savings if most tax revenues are directed at investment, thus raising the rate of economic growth in the short term, while the tax has a negative effect on saving if most of its revenues are directed at consumer spending, thus reducing the rate of short-term economic growth, and that a high tax on the investor's profits will have a negative impact on the rate of capital formation in the private sector, as it will have a negative impact on the rate of actual and potential profits, thus reducing the willingness and ability of the investor to create new productive capacities and to expand and maintain existing capacities, and that indirect taxes play an important role in economic growth and their effective role in capital formation; it cuts consumer spending on goods and services - especially if it is imposed on goods and services with low price elasticity to demand - and affects lower-income people more than higher-income people.

**Keywords**: Tax, Box like Role, Cconomics, Finance, Saving.

## المقدمة

تحتل السياسة الاقتصادية الكلية دورًا بالغ الأهمية في الفكر الاقتصادي الحديث، فهي تتمثل في مجموعة من القرارات المتخذة من قبل السلطات العامة في الدولة؛ من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتؤكد معظم الدراسات الاقتصادية أن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق الرفاهية العامة، غير أنَّ هذه الأخيرة تختلف من دولة إلى أخرى لاختلاف ظروف كل دولة، وعلى الرغم من وجود هذا الاختلاف في مضمون السياسات الاقتصادية بين الدول، غير أنَّ هذا لا يمنع من وجود أهداف مشتركة بين السياسات الاقتصادية الكلية يكاد يتفق عليها معظم الاقتصاديين، ويمكن تلخيصها في أربعة أهداف تعرف بـ(المربع السحري لكالدور)، وهو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي القياس يحتوي على الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية، وهي:

١- تحقيق النمو الاقتصادي.

٢- البحث عن التشغيل الكامل.

٣- التحكم في التضخم.

٤- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

وتؤدي الضريبة دوراً مُهِمًّا في النشاط الاقتصادي لكونها أهم أدوات السياسة المالية في العصر الحديث؛ حيث تسهم في معالجة الاختلالات الاقتصادية مثل الكساد والتضخم، كما أنَّها تعد أداة مُهمَّة لتحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الخارجي.

### أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى عدة أسباب تتمثل فيما يأتي:

١- أهمية السياسة الضريبة ودورها في معالجة الاختلات المالية والاقتصادية، وتحقيق التوازن الاقتصادي.
٢- إبراز فعالية السياسة الضريبية ومدى قدرتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية التي تمثلها أقطاب مربع كالدور.

٣- وبالاطلاع على ما تيسر لي من رسائل وبحوث المكتبات المصرية تبين عدم تناول الباحثين لدراسة دور السياسة الضريبية في تحقيق الأهداف الكلية للسياسة الاقتصادية (مربع كالدور نموذجاً)، وهو ما يجعل البحث في هذا الموضوع إضافة علمية للمكتبة القانونية والاقتصادية.

**الهدف من البحث:**

- بيان مفهوم السياسة الاقتصادية، والضريبة، ومربع كالدور.
- التعرف على أهداف السياسة الاقتصادية الكلية طبقًا لمربع كالدور.
- إبراز الدور الفعَّال الذي يمكن أن تؤديه الضريبة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

**تساؤلات البحث:**

- ما الإطار النظري لكل من السياسة الاقتصادية، الضريبة، ومربع كالدور؟.
- ما أهداف السياسة الاقتصادية طبقًا لمربع كالدور؟.
- ما دور الضريبة في تحقيق النمو اللاقتصادى، وضبط التضخم؟.
- ما دور الضريبة في محاربة البطالة وتحقيق التوازن الخارجي؟.

**منهج البحث:**

يتبع الباحث في هذا البحث المنهجين الوصفي والتحليلي، وذلك بتعريف كل من السياسة الاقتصادية، الضريبة، ومربع كالدور، وصولاً لمعرفة مدى الدور الفعال التي يمكن أن تؤديه الضريبة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية طبقًا لمربع كالدور.

**خطة البحث:**

تشتمل خطة البحث على العناصر الآتية:

- المقدمة.
- أهمية البحث.

- الهدف من البحث.
- تساؤلات البحث.
- منهج البحث.
- خطة البحث.

وتنقسم خطة البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة:

- **المبحث الأوَّل: ماهية كلٍ من السياسة الاقتصادية، الضريبة، مربع كالدور**

المطلب الأوَّل: ماهية السياسة الاقتصادية.

المطلب الثانى: ماهية الضريبة.

المطلب الثالث: ماهية مربع كالدور

- **المبحث الثانى: أهداف السياسة الاقتصادية الكلية طبقا لمربع كالدور.**

المطلب الأوَّل: النمو الاقتصادي.

المطلب الثانى: التضخم.

المطلب الثَّالث: البطالة.

المطلب الرابع: ميزان المدفوعات.

- **المبحث الثَّالث: دور الضريبة في تحقيق كلٍ من: النمو الاقتصادي، ضبط التضخم، التوظيف الكامل، توازن ميزان المدفوعات.**

المطلب الأوَّل: دور الضريبة في تحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الثَّانى: دور الضريبة في ضبط التضخم.

المطلب الثَّالث: دور الضريبة في تحقيق التوظيف الكامل.

المطلب الرَّابع: دور الضريبة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

المطلب الخامس: السياسة الضريبية فى مصر نموذج تطبيقى

## المبحث الأوَّل
## الإطار النظري لكل من السياسة الاقتصادية، الضريبة، مربع كالدور

يهدف هذا المبحث إلى بيان مفهوم كل من السياسة الاقتصادية، الضريبة، ومربع كالدور، وبناءً عليه يتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسة:

- المطلب الأوَّل: ماهية السياسة الاقتصادية.
- المطلب الثانى: ماهية الضريبة.
- المطلب الثَّالث: ماهية مربع كالدور.

### المطلب الأوَّل
### ماهية السياسة الاقتصادية

**أوَّلاً: تعريف السياسة الاقتصادية:**

تشير السياسة الاقتصادية بصفة عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق مختلف أهدافه الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق تلك الأهداف، فالسياسة الاقتصادية بهذه الطريقة تعد الإطار التي يظهر فيه برنامج الدولة وخطتها العامة لمواجهة المشكلة الاقتصادية في مدة معينة؛ حيث يترجم هذا البرنامج عن الأهداف التي يجب أن يبلغها مجتمعاً من المجتمعات.[١]

**وتعرف السياسة الاقتصادية بأنها:** "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي خلال مدة زمنية معينة".[٢]

---

(١) د. عادل أحمد حشيش، أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٨، ص ٩٨.

(٢) عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلى، الدار الجامعية، ٢٠٠٧، ص ٢٨٨.

**ثانيًا- أدوات السياسة الاقتصادية الكلية:**

وتتمثل أهم السياسات الاقتصادية الكلية في (السياسة النقدية - السياسة المالية).

**١- السياسة النقدية:**

**تعريف السياسة النقدية:**

**يشير المفهوم التقليدي للسياسة النقدية إلى أنَّها** " إحدى الآليات التي تستخدمها السلطة النقدية للتأثير على المستوى الكلي للنشاط الاقتصادي عن طريق تحديد حجم ومعدل نمو المعروض النقدي"[(١)].

**وتعرف السياسة النقدية بأنها:** دراسة العلاقة بين المتغيرات في النظام النقدي، والأهداف الاقتصادية العامة[(٢)].

**أدوات السياسة النقدية:**

تتميز السياسة النقدية بمجموعة من الأدوات وتتمثل في أدوات مباشرة، وأدوات غير مباشرة.

**الأدوات المباشرة للسياسة النقدية:**

**أسعار الفائدة الدائنة والمدينة:**

كثيرًا ما يلجأ البنك المركزي للتأثير مباشرة في قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان عن طريق تحديد أسعار الفوائد البنكية، وتعدُّ أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وأسعار الخصم من أكثر أدوات السياسة النقدية والائتمانية فعالية في التأثير على المعروض النقدي[(٣)].

---

(١) د. ماجد محمد يسري، محورية السياسات الاقتصادية الكلية في تعزيز الميزة التنافسية للصادرات المصرية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥٢٣، يوليو ٢٠١٦، ص ٤٣.

(٢) د. هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٠، ص٣١.

(٣) د. السيد عبد المولى، اقتصاديات النقود والبنوك مع دراسة خاصة للنظام النقدي والمصرفي المصري، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٣، ص١٨٣.

**ضوابط التوسع الائتماني:**

يخول قانون البنوك والائتمان للبنك المركزي حق تحديد سقوف للقروض بالعملات المحلية التي تقدمها البنوك التجارية.[١]

**الإقناع الأدبي:**

يرسم البنك المركزي السياسة النقدية الائتمانية والمصرفية للبلاد، ويستمد سلطته تلك في الإقناع الأدبي، فهو يقوم بالتأثير والإقناع الأدبي عن طريق سيطرته على الجهاز المصرفي ككل، الأمر الذي يتسنى له إقناع هذه البنوك باتباع سياسات تنسجم مع ما يرمى إلى تحقيقه من أهداف[٢].

**التعليمات والأوامر المباشرة:**

وهي صورة متشددة في الرقابة المباشرة وأكثر تشددًا من صورة الإقناع الأدبي، فالبنك المركزي في هذه الصورة يقوم بإعطاء التعليمات والأوامر المباشرة للبنوك التجارية إذا كان له سلطان قانوني عليها، وتتقيد هذه البنوك بتعليمات البنك المركزي، وفي حالة المخالفة تتعرض لعقوبات قد تصل لشطب البنك[٣].

**الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية:**

وتأخذ الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية عدة أشكال، سياسة السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني، سعر الخصم.

**عمليات السوق المفتوحة:**

يقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بشراء أو بيع أوراق مالية (أذون الخزانة والسندات الحكومية) في سوق الأوراق المالية.[٤].

---

(١) المرجع السابق، ص١٣٧.

(٢) د. عثمان أحمد عثمان، السياسة النقدية والاقتصادية والمالية وأثرها على التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، ٢٠١٥، ص٥٦، د. السيد عبد المولى، اقتصاديات النقود والبنوك مع دراسة خاصة للنظام النقدي والمصرفي المصري، مرجع سابق، ص١٣٧.

(٣) د. عثمان أحمد عثمان، السياسة النقدية والاقتصادية والمالية، مرجع سابق، ص٥٦.

(٤) محمود مناع عبد الرحمن، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة النقدية في ظل اتباع برامج

**سعر إعادة الخصم:**

سعر إعادة الخصم عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من كمبيالات وأذون، أو لقاء ما يقدمه إليها من قروض وسلف مضمونة بمثل هذه الأوراق، أو بغيرها[١].

**نسبة الاحتياطي القانوني:**

تلتزم البنوك التجارية بإيداع نسبة من الودائع لديها بالبنك المركزي ويطلق على هذه النسبة الاحتياطي الإلزامي (القانوني) وتلتزم البنوك التجارية بمقتضى القانون بهذه النسبة والتي يحددها البنك المركزي دون أن تتقاضى عنها البنوك فوائد[٢].

**١- السياسة المالية:**

**يقصد بالسياسة المالية:** الدراسة التحليلية للنشاط المالي العام وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وهي تتضمن تكييفًا كميًّا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وكذا تكييفًا نوعيًّا لأوجه هذا الإنفاق، ومصادر هذه الإيرادات؛ بغية تحقيق أهداف معينة من أهمها النهوض بالاقتصاد القومي، ودفع عجلة التنمية، وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات[٣].

**وتعرف السياسة المالية بأنها:** السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإنتاج آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف، وبعبارة مختصرة: استخدام أدوات السياسة المالية من ضرائب

=
التكيف وعلاقتها بالركود الاقتصادي مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، ٢٠٠٤، ص ١٢.

(١) د. محمد زكى شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، ١٩٩٢، ص٣٥٨.

(٢) محمود مناع عبد الرحمن، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة النقدية، مرجع سابق، ص١٢- ١٣.

(٣) د. رابح رتيب، المبادئ الأساسية في علم المالية العامة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣، ص ١٤.

ونفقات وقروض وموازنة عامة في تطوير وتنمية واستقرار الاقتصاد[١].

**أدوات السياسة المالية:**

تتمثل أدوات السياسة المالية فيما يأتي[٢]:

١- **الضريبة:** تعدُّ الضريبة من أهم الأدوات المالية، وذلك لكونها توفر للخزينة العامة الجزء الأكبر من الإيرادات، ويمكن للدولة زيادة، أو خفض الضرائب استنادًا إلى الهدف الذي تريد الوصول إليه، فقد تقوم الدولة بزيادة الضرائب لمواجهة فجوة تضخمية، أو بتخفيضها في حالة مواجهة فجوة انكماشية.

٢- **القروض العامة:** كانت القروض العامة وفقا للنظرية التقليدية تعدُّ وسيلة مالية استثنائية، ولكن في الظروف الراهنة وفى ظل النظرية الكينزية أصبحت عادية، والدول لا تلجأ إلى القروض العامة إلا مدفوعة بمجموعة من العوامل الاقتصادية، وهذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى، فقد تكون القروض لسد العجز الناجم عن زيادة النفقات العامة على الإيرادات المتوفرة، أو لتمويل مشروعات تنموية في البلد تعجز الإيرادات الداخلية عن تغطية نفقاتها.

٣- **الإنفاق العام:** يعدُّ من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة التي يمكن عن طريقها زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، فعندما تسعى الدولة لمواجهة فجوة تضخمية، أو انكماشية تستخدم سياسة الإنفاق العام، إما لزيادة حجم الطلب الكلي، أو تخفيضه حسب المشكلة التي تواجهها.

٤- **عجز الموازنة:** وتعد سياسة مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الإنفاق العام؛ حيث تعمد الدولة إلى الإصدار النقدي بهدف تمويل المشروعات المخططة للموازنة والدول المتقدمة لا تعمد هذه السياسة إلا في حالة الانكماش، أما الدول النامية، فهي لا تفضل اعتماد هذه السياسة؛ نظرًا لنقص الموارد العامة للدولة.

---

(١) د. السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠، ص ١٨.

(٢) د. هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، مرجع سابق، ص١٤-١٦.

## المطلب الثانى

## ماهية الضريبة

تعدُّ الضرائب هي المصدر الرئيس للإيرادات العامة في الدول المعاصرة، وأمام أهمية الضرائب كمصدر أساسي للإيرادات العامة، فإنه لا يوجد بديل عنها لتمويل خزانة الدولة وإمدادها بما تحتاج إليه من مال[١].

**تعريف الضريبة:**

**عرفت الضريبة بتعريفات عديدة، فتُعرَّف بأنها** " اقتطاع جبري تجريه الدولة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الأعباء العامة وتوزيع هذه الأعباء بين الوحدات المذكورة طبقًا لمقدرتها التكليفية"[٢].

**ويمكن أن تُعرَّف الضريبة بأنها** اقتطاع مالي تقوم به الدولة، عن طريق الجبر من ثروة الأشخاص الآخرين ودون مقابل خاص لدافعها (يعنى دون تحقيق نفع خاص به)؛ وذلك بغرض تحقيق نفع عام[٣].

**كما تُعرَّف أيضًا بأنها:** فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها بلا مقابل تمكينًا للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع[٤].

**من هذه التعريفات يتبين** أنَّها كلها تدور حول معنى واحد، وهو أن الضريبة مبلغ من النقود يدفعه الأفراد جبرًا إلى السلطة العامة ودون مقابل بهدف تحقيق منفعة عامة.

**ويتبين من ذلك أن الضريبة تتميز بالخصائص الآتية:**

**١- الضريبة فريضة مالية، أو مبلغ من النقود:**

يقصد بأن الضريبة فريضة مالية أنَّها استقطاع مالي من ثروة، أو دخل

---

(١) د. السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص٤٧٥.

(٢) د. باهر محمد عتلم، اقتصاديات المالية العامة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، ٢٠٠٢، ص٨٦.

(٣) د. رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، ١٩٩٠، ص ١٩٠.

(٤) د. حامد عبد المجيد دراز، د. محمد عمر حماد، مبادئ المالية العامة، اليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص٩.

الأشخاص الطبيعيين، أو المعنويين وبما أنَّها فريضة مالية، فإن ما تتم جبايته من الأفراد يجب أن يأخذ صفة المال، سواء كان الاقتطاع في شكل نقدي، أو عيني[١].

**٢- الضريبة تدفع جبرا:**

يعدُّ فرض الضريبة وجبايتها عملًا من أعمال السلطة العامة، ومعنى ذلك أن فرض الضريبة وجبايتها يستندان إلى الجبر، ويترتب على ذلك أن الدول تنفرد بوضع النظام القانوني للضريبة، فهي التي تحدد ودون اتفاق مع الممول وعاء الضريبة وسعرها والمكلف بأدائها وكيفية تحصيلها[٢].

**٣- الضريبة تدفع بصفة نهائية:**

يلتزم الفرد في المجتمع بدفع الضريبة إلى الدولة بصفة نهائية ولا تلتزم الدولة برد قيمتها إلى الأفراد بعد ذلك أبدًا، كما لا تلتزم بدفع أي فوائد عنها، ومن هنا كان دفع الأفراد للضريبة نهائيًا، فالأفراد يدفعون الضريبة مساهمة منهم في التكاليف، أو الأعباء العامة، ومن ثمَّ فإنه لا ينتظر ردها من جانب الدولة[٣].

**٤- الضريبة فريضة دون مقابل، أو عدم وجود نفع خاص لدافع الضريبة:**

ومعنى ذلك أن الممول يقوم بدفع الضريبة دون أن يحصل مقابلها على نفع خاص بها ويدفع الضريبة بصفته عضوًا في الجماعة السياسية، وليس معنى ذلك أن دافع الضريبة لا يستفيد منها، بل على العكس من ذلك فإنَّه يستفيد بصفته واحدًا من الجماعة من إنفاق حصيلة الضريبة على المرافق العامة.[٤].

**٥- هدف الضريبة هو تحقيق النفع العام:**

تعد الضريبة من أهم مصادر الإيرادات العامة على الإطلاق؛ ولذا فإنها تمكن الدولة من تحقيق أهدافها. ويمثل هدف الحصيلة الهدف الدائم والرئيس؛

---

(١) د. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٩، ص ١١٧-١١٨

(٢) د. رفعت المحجوب، المالية العامة، مرجع سابق، ص ١٩٢

(٣) د. مديحة الدغيدي، اقتصاديات المالية العامة، الرحمة للطباعة، ٢٠١٤-٢٠١٥، ص ٢٣٢

(٤) د. رفعت المحجوب، المالية العامة، مرجع سابق، ص ١٩٢- ١٩٣.

لأنَّه يوفر للدولة الموارد التي تحتاجها لمواجهة نفقاتها وزيادة أعبائها التي تحقق منافع عامة للمجتمع في مجموعها، كما أنَّها تحقق التوازن الاجتماعي والاقتصادي بين حقوق الخزانة العامة وحقوق الأفراد[١].

(١) د. سوزى عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، مرجع سابق، ص ١٢١-١٢٢.

## المطلب الثَّالث
## ماهية مربع كالدور

**تعريف مربع كالدور:**

يقصد بالمربع السحري لكالدور تحقيق الأهداف الرئيسة للسياسة الاقتصادية، وسمى بالمربع لوجود أربعة أهداف اقتصادية رئيسة، وعند تحديد قيم هذه الأهداف بنقاط على معلم متعامد ومتجانس وربط هذه النقاط بعضها بعضًا، تعطى لنا شكلاً مربعًا، وسمى مربعًا سحريًا؛ لصعوبة تحقيق الأهداف الأربعة بقيم مثلى في الوقت نفسه[١]، وقد قام الاقتصادي "نيكولاس كالدور" عام ١٩٦٠[٢] بتصميم مربعه الذي عرف باسم "مربع كالدور"، وهو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس، يحتوي الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية وهي:

**الهدف الأوَّل:** النمو الاقتصادي، ويقاس بمعدل النمو في الناتج الداخلي الخام.

**الهدف الثَّاني:** هدف استقرار الأسعار ويقاس بالنسبة المئوية للتضخم.

**الهدف الثَّالث:** هدف التوظيف، ويقاس باستعمال النسبة المئوية للبطالة من مجموع السكان النشطين.

**الهدف الرابع:** هدف استقرار الحسابات الخارجية، ويقاس بالنسبة المئوية لرصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج الداخلي الخام.

---

(١) حميدة سفاحلو، أمينة زناد، دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف مربع كالدور، دراسة حالة الجزائر للفترة من ١٩٨٠-٢٠١٥، ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٦- ٢٠١٧، ص ٩.

(٢) يعد نيكولاس كالدور من أهم الاقتصاديين البريطانيين المرموقيين ولد في العاصمة المجرية (بودابست) في ١٢ مايو عام ١٩٠٨ وتوفى عام ١٩٨٦، بدأ دراسته للاقتصاد عام ١٩٢٥ في Humboldt university جامعة برلين وبعدها بعامين انتقل الى مدرسة لندن للاقتصاد، وظل في هذه المدرسة حتى عام ١٩٤٧، ثم بعد ذلك عمل في الأمم المتحدة. للمزيد يراجع:

- Doc. Ing. Jan Isa Drsc, Nicolas Kaldor - One of the first critics of monetarism, Profiles of world Economistis, narodna Banaka Slovenska P26, 2006.

-John , E. King , Nicolas Kaldor -London , Palagrave Macmillan , 2016 , pp1-3.

وتبعًا للتضارب بين أهداف السياسة الاقتصادية، فإنَّ هذه الأهداف تختلف من دولة لأخرى تبعًا لاختلاف أهداف السياسة الاقتصادية ككل في كل دولة وفقًا لما تعطيه السلطات من أولويات، وعليه يختلف شكل مربع كالدور.

**الشكل رقم (١)**

**(رسم توضيحي للمربع السحرى لكالدور)**

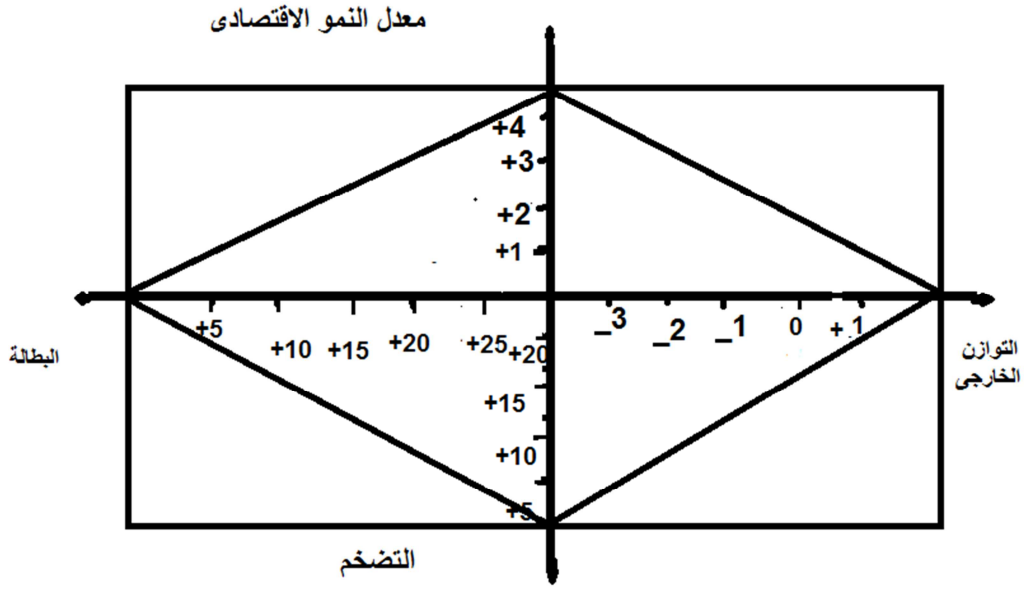


**يلخص الشكل رقم (١)** الوضعية الاقتصادية لأي بلد عن طريق المربع السحري ذي الأربعة مؤشرات وهي: (معدل البطالة، معدل التضخم، معدل النمو، ورصيد ميزان الحسابات الخارجية).

وعليه تبعًا لخصائص المربع، يمكن قياس أثر السياسات الاقتصادية، وهذا يربط مختلف المحاور المكونة له مع بعضها بعضًا، فإذا كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعًا، وكان هناك استقرار في المستوى العام للأسعار، وكانت هناك بطالة منخفضة، بالإضافة إلى كون رصيد ميزان المدفوعات الخارجي موجبًا، فإنَّ واجهة المربع مُهمَّة جدًّا، وتوحي بأمثلية سير الاقتصادي الوطني.

ومن ثمَّ، فإنَّ الوصل بين القمم الأربع يشكل المربع السحري لكالدور، بحيث كلَّما اتجهت هذه القمم إلى داخل المربع السحري على طول المحاور، أصبح الوضع الاقتصادي أكثر صعوبة، وهو بالتالي يمثل لنا الوضعية الاقتصادية للبلد على

امتداد سنوات مختلفة، عن طريق امتداد قمم المربع واتساع مساحته[١].

(١) د. محمد راتول، د. صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية فى تحقيق المربع السحرى لكالدور في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٦٦، ٢٠١٤، ص ٩١-٩٣.

## المبحث الثانى
## أهداف السياسة الاقتصادية الكلية طبقًا لمربع كالدور

إن تنظيم النشاط الاقتصادي من طرف الدولة يكون في إطار ما يسمى بالسياسات الاقتصادية التي تمثل الضريبة العامة أحد أجزائها باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية من أجل تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة، وهي أربعة أهداف رئيسة وفقًا لما لخَّصه الاقتصادي "نيكولاس كالدور" في مربعه الذي عرف بـ"المربع السحري"، والذي ينشد إلى تحقيق الاستقرار الداخلي (محاربة التضخم)، ورفع مستوى النمو والتشغيل التام(محاربة البطالة)، وتحقيق التوازن الخارجي (التوازن في ميزان المدفوعات)، ومن ثمَّ يتم تناول هذا المبحث في أربعة مطالب رئيسة:

- المطلب الأوَّل: النمو الاقتصادي.
- المطلب الثَّانى: البطالة.
- المطلب الثَّالث: التضخم.
- المطلب الرَّابع: ميزان المدفوعات.

## المطلب الأوَّل
## النمو الاقتصادي

يعد تحقيق معدلات نمو مرتفعة هو أحد أهداف مربع كالدور، وهو من الأولويات التي تسعى إليها حكومات الدول سواء المتقدمة منها، أو النامية غير أنَّه يعد ذا أهمية أكبر بالنسبة للدول النامية التي لم تصل بعد إلى مرحلة النمو الاقتصادي، فهي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من دائرة التخلف ومحاربة الفقر.

**تعريف النمو الاقتصادي:**

يستخدم اصطلاح النمو الاقتصادي بمعانٍ مختلفة من أكثرها شيوعًا الزيادة في الدخل القومي في المدى الطويل، أي باستبعاد التغير في قيمة النقود والتقلبات الدورية في الدخل القومي، ولكن من حيث إن نصيب الفرد الواحد من السلع والخدمات تتوقف على عدد السكان، فضلًا عن مجموع الدخل الحقيقي، وأن الزيادة في مجموع الدخل الحقيقي قد يصحبه انخفاض في دخل الفرد، إذا زاد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في مجموع الدخل فكثيرًا ما يتخذ معيار النمو الاقتصادي الزيادة في الدخل الحقيقي منسوبة إلى الزيادة في عدد السكان، أي الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي[(١)].

**وعليه، فقد عُرِّف النمو الاقتصادي بأنَّه:** حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[(٢)].

**ومن ثمَّ يتعين التأكيد على ما يأتي:**[(٣)]

١- إن النمو الاقتصادي لا يعنى فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا

(١) د. السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص ٢٩٤

(٢) د. محمد عبد العزيز عجمية، د. إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٧٥

(٣) د. محمد عبد العزيز عجمية، د. إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٧٥-٧٦-٧٨.

بُدَّ وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي بمعنى أن معدل النمو لا بُدَّ وأن يفوق معدل النمو السكاني. ومن ثمَّ، فإنَّ:

**معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني**

٢- إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون زيادة حقيقة، فقد يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي النقدي، بينما نجد أن متوسط دخله الحقيقي لم يزد وربما انخفض، وعلى ذلك لا بُدَّ من استبعاد أثر التغير في قيمة النقود، أي لا بُدَّ من استبعاد معدل التضخم، وعلى ذلك، فإنَّ

**معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي - التضخم.**

٣- إن الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بُدَّ من أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها ومع ذلك، فلا بُدَّ من أن نستبعد ما يعرف بالنمو العابر والذي يحدث نتيجة لعوامل عرضية.

وفى هذا الصدد ينبغي أن ننوه إلى أن أغلب الاقتصاديين يفرقون بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وإنْ كان بعضهم يستعملهما كمترادفين، غير أنَّه في الحقيقة يختلف مفهوم النمو الاقتصادي عن التنمية الاقتصادية.

**مقياس النمو الاقتصادي:**

يعدُّ النمو الاقتصادي مؤشرًا صريحًا عن حقيقة الأداء الاقتصادي، ومن ثمَّ تبرز أهمية النمو الاقتصادي والتي تختلف بين العديد من الدول لأسباب عديدة تتعلق بتوافر البيانات والإحصائيات، وذلك في كيفية بناء المؤشرات، والأساس المعتمد في ذلك:

**معيار الدخل:** يعدُّ متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخدامًا وأكثرها صدقًا عند قياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم باعتبار أن هدف النمو الاقتصادي هو رفع مستويات المعيشة، ومستويات الرفاهية. ويقاس النمو الاقتصادي مبدئيًا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط، ويمكن الحصول عليه

عن طريق المعادلة الآتية:[١]

**معدل النمو = الدخل الحقيقي في المدة التالية - الدخل الحقيقي في المدة السابقة.**

**الدخل الحقيقي في المدة السابقة**

(١) د. محمد عبد العزيز عجمية، د. إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٩٢-٩٣.

## المطلب الثانى
## البطـــالة

يعدُّ هدف القضاء على البطالة أو تخفيف نسبتها، وتحقيق التوظيف الكامل من أهم الأهداف الرئيسة التي يسعى كل مجتمع نحو تحقيقه، ذلك أن البطالة تعدُّ بأعظم مساوئها الفردية والجماعية من أخطر المشكلات التي تواجه الاقتصاديات الحديثة؛ لذلك يعدُّ علاجها والقضاء عليها على نحو صحيح الخطوة الأساسية في اتجاه الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

**تعريف البطالة.**

تعرف البطالة بأنها: حالة عدم وجود عمل لطالبه رغم الرغبة فيه والبحث عنه، أي وجود أشخاص لا يعملون وهم يدخلون في مفهوم قوة العمل غير أنَّهم قادرون على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه ولكنهم لا يحصلون عليه، ومن ثمَّ هم متعطلون عن ممارسة العمل[١].

**أما منظمة العمل الدولية فتعرف العاطل عن العمل بأنه** كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى[٢]، وهذا التعريف يكاد يجمع عليه أغلب الاقتصاديين والخبراء.

**أنواع البطالة:**

يصنف الاقتصاديون عادة البطالة إلى بطالة احتكاكية، ودورية، وهيكلية.

**البطالة الاحتكاكية:**

وهذه البطالة ناتجة عن انتقال بعض أفراد القوة العاملة من عمل إلى آخر بسبب التطور التكنولوجي، والرغبة في وظيفة أفضل بعد الحصول على مؤهل علمي أعلى، أو الرغبة في الانتقال من منطقة إلى أخرى، أو التوسع في بعض الصناعات. والمعروف أن هذا الانتقال لا يتم في يوم وليلة، بل يستغرق مدة من

(١) د. وليد ناجي الحيالي، دراسة بحثية حول البطالة، مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، دون تاريخ، ص ٨.
(٢) د. رمزي زكى، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، ١٩٩٧، ص١٧.

الزمن، وهذه البطالة تعدُّ ظاهرة طبيعية مؤقتة في أي مجتمع من المجتمعات، وهي لا تتعارض مع وصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل[١].

**البطالة الهيكلية:**

**تعرف البطالة الهيكلية على أنَّها** حالة تعطل في أجزاء من القوة العاملة بسبب تطورات تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد القومي عن طبيعة العمل المتوفرة[٢].

ومثال هذا النوع من البطالة أنَّه قد توجد فرص عمل للأطباء في الريف ولا يجدون عملا في القاهرة والإسكندرية، ولكن هيكل المجتمع يعمل على عدم انتقالهم إلى الريف، ففي الريف لا تتوفر فرص الحياة المادية التي تغرى الطبيب على انتقاله إليها - هذه الحالة تسمى بطالة هيكلية[٣].

**البطالة الموسمية:**

ويقصد بها عدم انتظام العمل بالنسبة لفئة معينة من الشباب والكبار في مواسم معينة كما هو الحال في القطاع الزراعي؛ حيث توجد فجوة زمنية بين كل محصول والذي يليه، وقد يؤدي ذلك إلى انتقال العمال وهم في حالة بطالة إلى المدن مما يترتب عليه حدوث ضغط على السكان والخدمات وغيرها[٤].

**البطالة المقنعة:**

**المقصود بالبطالة المقنعة هي** تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة زائدة، أو فائضة لا تنتج شيئًا تقريبًا، وهذه الفئة من العمال تبدو من الناحية الظاهرية في حالة عمل، أي أنَّها تشغل

(١) ناجي ساري فارس، العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد السعودي تحليل الآثار والمعالجة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٦١، ٢٠١٩، ص٢٢.

(٢)المرجع السابق، ص٢٣.

(٣) د. عبد المنعم راضي، مبادئ الاقتصاد، بدون دار نشر، ٢٠١٧، ص ٣٧.

(٤) د. طارق عبد الرؤوف عامر، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الثانية، ٢٠١٥، ص٢٥.

وظيفة وتتقاضى عنها أجرًا، لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئًا إلى الإنتاج[١].

**البطالة الاختيارية:**

في هذا النوع يرغب الأفراد في ترك وظائفهم الحالية للتفرغ من أجل البحث عن فرص عمالة أفضل، فهي حالة يتعطل فيها العامل بمحض إرادته، واختياره حينما يقدم استقالته عن العمل التي كان يعمل به، إما لعزوفه عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ، أو لأنَّه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرًا أعلى، فقرار التعطل هنا اختياري لم يجبره عليه صاحب العمل[٢].

**البطالة الاجبارية:**

وهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه عند مستوى الأجر السائد ومع ذلك لايجدونه[٣].

(١) د. طارق عبد الرؤوف عامر، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، ص٢٦.

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٣) د. محمد ناجى حسن خليفة، البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث الإدارية، المجلد ٢٤، العدد٣، ٢٠٠٦، ص١١٦.

## المطلب الثَّالث

## التضخـــــــم

يعد التضخم إحدى أهم المشكلات التي تعانيها الدول النامية والمتقدمة على السواء؛ حيث يأتي في مقدمة الاختلالات المالية والنقدية التي تعانيها هذه الدول ويترتب عليها العديد من الآثار السلبية على جميع جوانب الحياة سواء الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو السياسية.

**مفهوم التضخم:**

**يعرف التضخم بأنه:** زيادة فى الطلب عن العرض زيادة محسوسة مستمرة، مما يؤدى إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات فى الأسعار، وذلك بغض النظر عما إذا كان الارتفاع فى الأسعار متوقعًا، أو غير متوقع.[١]

**أنواع التضخم:**

توجد أنواع عديدة للتضخم وفقًا لعدد من المعايير:

**١- وفقًا لمعيار إمكانية الظهور:**[٢]

**ينقسم التضخم إلى نوعين:**

**تضخم صريح:** وهو يتمثل في الشكل الظاهر للتضخم والمتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ولا توجد أي محاولات لمنعه، أو الحد من سرعته من قِبل الحكومات.

**تضخم مكبوت:** وفيه يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات أكبر من العرض الكلي، ولكن تتدخل الحكومة وتثبت الأسعار بصورة رسمية، ومن ثمَّ لا يعبر عن نفسه في صورة ارتفاع في الأسعار بسبب التدخل الحكومي وتقييد الأسعار.

---

(١) د. عبد الله الصعيدى، محاضرات فى التحليل الاقتصادى الكلى، دون طبعة وتاريخ، ص٢٧٤.

(٢) د. السيد محمد أحمد السريتى، د. على عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة رؤية رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ٢٠١٠، ص ٢٦٦-٢٦٨.

**٢- وفقًا لمعيار حدة التضخم:**[١].

ينقسم التضخم إلى ثلاثة أنواع:

**التضخم الزاحف:** ويسمى أيضًا التضخم المعتدل، ويحدث عندما ترتفع الأسعار بنسبة معتدلة سنويًا لا تمثل ضررًا اقتصاديًا حيث تستقر عند مستويات منخفضة وتسجل رقمًا أحاديًّا

**التضخم الجامح:** وهو أخطر أنواع التضخم تأثيرًا على الاقتصاد الوطني، إذ ترتفع الأسعار بشكل مستمر وسريع يصعب السيطرة عليها، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وخفض الأجور الحقيقية للعمالة.

**التضخم غير الجامح:** ويكون أقل خطورة، حيث ترتفع الأسعار بمعدلات أقل، ويكون علاجها في متناول السلطات النقدية ( ممثلة بشكل أساسي في البنك المركزي).

التضخم والذي ترتفع فيه الأسعار قبل التوظيف الكامل للموارد.

**٣- وتبعًا لمعيار ارتفاع الأسعار المتحقق قبل التوظيف الكامل للموارد وبعدها،** فقد ميَّز "كينز" بين التضخم الحقيقي، وهو الذي ترتفع فيه الأسعار بعد التوظيف الكامل للموارد وشبه التضخم والذي ترتفع فيه الأسعار قبل التوظيف الكامل للموارد[٢].

(١) رانيا الشيخ طه، التضخم، أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، صندوق النقد العربى، ٢٠٢١، ص١٠.
(٢) د. عبد الله الصعيدي، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص ٢٧٩.

## المطلب الرابع
## ميزان المدفوعات

يعدُّ ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية، وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير، وهو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع، والخدمات، والمساعدات، وكل المعاملات الرأسمالية، والذهب النقدي الداخلة والخارجة من البلد خلال مدة زمنية معينة، عادة سنة[١].

**ويعرف ميزان المدفوعات بأنه:** سجل إحصائي منتظم لجميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الدولة وبين العالم الخارجي خلال مدة معينة هي في الغالب عام[٢].

### أقسام ميزان المدفوعات:

**ينقسم ميزان المدفوعات إلى جانبين: جانب مدين، وجانب دائن.**

أما الجانب المدين يحتوي على سجل جميع المعاملات التي ينتج عنها مدفوعات من البلد إلى البلدان الأخرى، أما الجانب الدائن فيحتوي على سجل لجميع المعاملات التي ينتج عنها دخول مدفوعات أجنبية، مثل الصادرات التي تؤدى إلى زيادة المدفوعات الأجنبية إلى البلد، ومن ثمَّ تقيَّد في الجانب الدائن، بينما أنَّ الواردات تقيد في الجانب المدين؛ حيث إنَّها تؤدى إلى زيادة مدفوعات البلد إلى الخارج[٣].

---

(١) د. جمال الدين برقوق، د. مصطفى يوسف، الاقتصاد الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠١٦، ص٨٩.

(٢) د. عبد الحميد الشورى، د. محمد حافظ الرهوان، الوجيز في العلاقات الاقتصادية الدولية، المصرية للطباعة والتجليد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ص ١١٩.

(٣) د. عبد الرحمن يسري أحمد، د. السيد محمد أحمد السريتي، الاقتصاديات الدولية، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص٢٣٣-٢٣٤.

**بنود ميزان المدفوعات:**

تركيب ميزان المدفوعات وعملياته الرئيسة:

يتألف ميزان المدفوعات من قسمين رئيسين: ميزان المعاملات الجارية، وحساب رأس المال.

**أولا: ميزان المعاملات الجارية(الحساب الجاري):**

في ميزان المعاملات الجارية تدرج جميع المعاملات الاقتصادية التي تبدي تأثيرًا على ميزان المدفوعات في السنة نفسها، أو في المدة التي حصلت فيها، وليس في السنوات، أو المراحل الآتية:

وهو يتكون من قسمين:[١].

أ- **الميزان التجاري**: وهو من أهم أجزاء ميزان المدفوعات ويقصد به جميع البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات وواردات لبلد ما مع بقية العالم في مدة زمنية محددة.

ب- **ميزان الخدمات الاقتصادية:** ويشتمل على الإيرادات والنفقات بالعملات الأجنبية المرتبطة بخدمات النقل، والملاحة، والطيران، والسكك الحديدية، وأنواع النقل الأخرى، والخدمات السلكية واللاسلكية والخدمات المصرفية والتأمين والسياحة والسفر، كما تشتمل أيضًا على عوائد وأرباح الاستثمارات، والقروض، وإيرادات الحكومة، والإنفاق.

**ثانيا: حساب رأس المال:**

ويدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرًا في مركز الدائنية والمديونية للدولة، وهو ينقسم إلى نوعين[٢]:

أ- **تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل:** ويقصد بها تحركات رأس المال من البلد إلى الخارج والعكس لمدة تزيد عن سنة، مثل: الاستثمارات المباشرة، والقروض طويلة

(١) د. جمال الدين برقوق، د. مصطفى يوسف، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص ٩٠ -٩٢.

(٢) د. عبد الرحمن يسرى، د. السيد محمد أحمد السريتى، الاقتصاديات الدولية، مرجع سابق، ص٢٣٤-٢٣٥.

الأجل، وأقساط سدادها.

ب- **تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل:** ويقصد بها التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل لمدة تقل عن سنة، وتقيد حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للخارج في الجانب المدين، أمَّا تحركات رؤوس الأموال للداخل تسجل في الجانب الدائن.

**ثالثا: صافي الاحتياطيات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة:**

يسجل هذا القسم في ميزان المدفوعات صافي التغيرات في الاحتياطيات الدولية السائلة في سنة من السنوات، وذلك بغرض تسوية العجز، أو الفائض في ميزان المدفوعات، أي تستخدم بغرض تحقيق التوازن الحسابي لميزان لمدفوعات وتضم الاحتياطيات الدولية من الذهب النقدي لدى السلطات النقدية ورصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية، الأصول الأجنبية قصيرة الأجل، الأصول الوطنية قصيرة الأجل، موارد صندوق النقد الدولي، وأي قروض تنظم خصيصًا بالاتفاق بين السلطات النقدية والبلدان الأجنبية؛ لتسوية العجز في ميزان المدفوعات[١].

(١) د. عبد الرحمن يسرى، د. السيد محمد أحمد السريتى، الاقتصاديات الدولية، مرجع سابق، ص٢٣٦.

## المبحث الثَّالث

## دور الضريبة في تحقيق كلٍ من

### (النمو الاقتصادي، ضبط التضخم، التوظيف الكامل، التوازن الخارجي)

تعد الضرائب أداة قوية جدًّا للإصلاح الاقتصادي ولاعب رئيسي في كل اقتصاديات دول العالم، ومن ثمَّ يجب أن تعكس الحقائق الحالية السائدة في الاقتصاد، كما يقدم النظام الضريبي الجيد نفسه على أنَّه إحدى الوسائل فعالية لتعبئة الموارد الداخلية للدول، وأنه يفسح المجال أمام خلق بيئة مواتية لتعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة معدلات التوظيف، واستقرار مستوى الأسعار، كما يعمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ومن ثمَّ تعد الضريبة من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية، ومن ثمَّ يتم تناول هذا المبحث في أربعة مطالب:

- المطلب الأوَّل: دور الضريبة في تحقيق النمو الاقتصادي.
- المطلب الثَّاني: دور الضريبة في ضبط التضخم.
- المطلب الثَّالث: دور الضريبة في علاج البطالة.
- المطلب الرابع: دور الضريبة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

## المطلب الأوَّل

## دور الضريبة في تحقيق النمو الاقتصادي

تعد السياسة الضريبية بصفة عامة والنظام الضريبي بصفة خاصة إحدى الأدوات المُهمَّة التي يمكن أن تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي، ويتوقف معدل النمو الاقتصادي عند "كالدور" على معدل التراكم الرأسمالي، والذي يتوقف بدوره على معدل الادخار الذي يتحدد بناء على ميل طبقات المجتمع للادخار وتوزيع الدخل بين تلك الطبقات، ويرى "كالدور" أن الطبقات الرأسمالية ذات الدخل المرتفع تكون أكثر ميلًا للادخار من الطبقات العاملة ذات الدخل المنخفض، ومن ثمَّ فإنَّ نمط توزيع الدخل هو الذي يحدد معدل النمو[1].

(1) Luigi L. Pasinetti، Growth and income distribution: essays in economic theory. CUP =

**أثر الضريبة على النمو الاقتصادي:**

يعتمد تكوين رأس المال الممكن في أي مجتمع على ثلاثة عناصر: معدل المدخرات المحلية - معدل تدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل - فرص الاستثمار المتاحة داخل المجتمع.

**أما تكوين رأس المال الفعلي فيأخذ أحد شكلين[١]:**

**الشكل الأوَّل:** الاستثمار الخاص: ويعتمد هذا النوع على معدل العائد المتوقع، ومدى وجود مقدرة تنظيمية لدى رجال الأعمال ودرجة التأكُّد بالنسبة للعوائد المتوقعة، ومدى توافر رأس المال النقدي لمواجهة احتياجات رجال الأعمال.

**الشكل الثَّاني:** الاستثمار العام ويتحدد عادة عن طريق عملية اتخاذ القرارات الحكومية، والتي تعتمد بدورها ليس فقط على الاعتبارات الاقتصادية، وإنَّما على الاعتبارات الاجتماعية والسياسية.

فعندما تؤدى الضرائب إلى زيادة معدل المدخرات نتيجة زيادة الضرائب على الإنفاق، فهذا يؤدي بدوره إلى زيادة معدل تكوين رأس المال، أما إذا أدَّت الضرائب إلى خفض معدل المدخرات نتيجة لفرض الضرائب التصاعدية، فإنَّ هذا يقلل من معدل تكوين رأس المال[٢].

كما أن فرض الضريبة يؤثر إيجابًا على الإدخار إذا ما تم توجيه معظم الإيرادات الضريبية إلى الاستثمار، ومن ثمَّ يرتفع معدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير، بينما تؤثر الضريبة سلبًا في الادخار إذا تم توجيه أغلب إيراداتها إلى الإنفاق الاستهلاكي، ومن ثمَّ ينخفض معدل النمو الاقتصادي قصير الأجل[٣].

---

Archive، 1974. Cambridge University Press، 1974، 99-101.

يراجع د. خالد محمد عبد العال السروجي، الآثار التوظيفية لسياسات الإصلاح الاقتصادي دراسة مقارنة، دار الكتاب القانوني، ٢٠١٠، ص٤٣.

(١) د. المرسى السيد حجازي، النظم الضريبية، الدار الجامعية، ١٩٩٨، ص٢٢: ٢٣.

(٢) د. دلال عيسى موسى، السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٦، ص٣٢.

(٣) د. سوزانا صبحي، تأثير السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، كلية

وفي هذا المجال يمكن التفرقة بين الضرائب المباشرة، والضرائب غير المباشرة.

**دور الضرائب المباشرة في تحقيق هدف النمو الاقتصادي:**

تؤثر ضرائب دخل الاستثمار في التكوين الرأسمالي بصفة عامة، والتكوين الرأسمالي في القطاع الخاص بصفة خاصة؛ حيث تؤثر في قرار الاستثمار الخاص ومحدداته، ويعدُّ عامل الربح ودرجة المخاطرة المرتبطة به من أهم محددات هذا القرار، فإذا كانت ضرائب الأرباح يتم فرضها بمعدلات ملائمة مع مراعاتها لظروف المستثمر من حيث إجراءات الربط والتحصيل، فإنَّ الضريبة يكون لها أثر إيجابي على معدل التكوين الرأسمالي، أما إذا كانت الضرائب على الأرباح تفرض بمعدلات عالية نسبيًا، فإنَّ ذلك يترتب عليه تثبيط الاستثمار الخاص وعزوف رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية عن الاستثمار داخل البلد، والبحث عن فرص استثمار خارجية، ومن ثمَّ فإنَّ فرض ضريبة مرتفعة على أرباح المستثمر سيكون له أثر سلبي على معدل التكوين الرأسمالي في القطاع الخاص، وذلك لتأثيرها السلبي في معدل الأرباح الفعلية والمحتملة، مما يقلل من رغبة وقدرة المستثمر على إنشاء طاقات إنتاجية جديدة والتوسع في حجم الطاقات القائمة والحفاظ عليها[١].

ويمكن تجنب هذه الآثار بمنح العديد من الحوافز والمزايا الضريبية للفرص الاستثمارية التي تعمل في نطاق الأنشطة الاقتصادية المرغوبة، والتي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية[٢].

**دور الضرائب غير المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي.**

تؤدي الضرائب غير المباشرة دورًا مُهِمًّا في تحقيق النمو الاقتصادي لدورها الفعال في تكوين رأس المال، وذلك لما يلي[٣]:

=

الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص٨.

(١) د. سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية، ٢٠٠٠، ص٦٥: ٧٩.

(٢) د. سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، مرجع سابق، ص٨٠: ٨١.

(٣) ينظر: د. المرسى السيد حجازي، النظم الضريبية، مرجع سابق، ص٢٧، ٢٨.

=

- تخفض هذه الضرائب الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات وخاصة إذا كانت تفرض على السلع والخدمات ذات المرونة السعرية المنخفضة للطلب عليها وتصيب ذوي الدخول المحدودة أكثر من ذوي الدخول المرتفعة.
- الضرائب غير المباشرة بطبيعتها ضرائب غير تصاعدية على الدخل، وإنَّما ترتبط بمستوى الاستهلاك، وهذا يعنى أن عبأها على المدخرات يكون منخفضًا مقارنة بضرائب دخل ذات حصيلة مساوية.
- يمكن جعل الضرائب غير المباشرة تصاعدية وفقًا لمدى مرونة الطلب الداخلة على السلعة بحيث تزداد الضريبة مع تزايد درجة المرونة كذلك، وفقًا لمدى إحلال البنود الاستهلاكية للمدخرات، وخاصة السلع الاستهلاكية المعمرة؛ حيث إن المنشآت تستطيع نقل عبء الضريبة على السلع إلى المستهلك، فإنَّ تلك الضريبة لا تؤدى إلى تخفيض حجم مدخرات قطاع الأعمال والذي يمثل جزءًا أساسيًّا من مدخرات المجتمع الكلية.
- كما يمكن أن تسهم الضرائب على الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة عالية الثمن في زيادة حجم المدخرات الوطنية، ومن ثمَّ إمكانية زيادة معدل تكوين رأس المال، خاصة وأن مثل هذه الأنواع من السلع يستنفد قدرًا كبيرًا من الموارد الاقتصادية المحلية.

=

د. دلال عيسى موسى، السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد، مرجع سابق ص٣٢، ٣٣.

## المطلب الثَّاني
## دور الضريبة في ضبط التضخم

تعدُّ السياسة الضريبية إحدى الأدوات المُهمَّة التي تستخدمها الدولة في كبح جماح التضخم، كما أنَّها تعد أكثر التدابير المالية فاعلية لمقاومة التضخم في جانب الدخل؛ حيث إنَّها تقلل من السيولة النقدية في أيدي الأفراد، كما أن الضرائب لها أثر انكماشي أكبر من مصادر الإيرادات الأخرى، وفي هذا المجال يمكن استخدام ضريبة الدخل في تخفيض الضغوط التضخمية؛ وذلك لأن زيادة الضريبة على الدخل يمثل اقتطاع جزء من القوة الشرائية للأفراد كانت ستنفق لولا ذلك[١].

**أثر الضرائب المباشرة على التضخم:**

وعمل السياسة الضريبية في هذا المجال يكون في خفض الطلب الكلي وزيادة العرض الكلي ليكون في مقابلة زيادة الطلب الذي أدى إلى إيجاد حالة التضخم، ويكون ذلك عن طريق رفع الضرائب على الدخول المخصصة للاستهلاك، بينما تخفض الضرائب على الاستثمارات الجديدة خاصة استثمارات الصناعات الاستهلاكية حتى يعود التوازن بين العرض والطلب مرة أخرى كما تخفض الضرائب على الشركات والأرباح الموزعة[٢]. وتؤدى الضرائب المباشرة إلى خفض الأسعار؛ وذلك لأنَّها غالبًا ما تتناول الدخول والثروات بالاقتطاع، مما يقلل بالتالي من توافر القوة الشرائية بيد الأفراد، وهو ما يجبرهم على ادخار ثرواتهم وتقليل استهلاكهم فيقل الطلب الكلي على السلع والخدمات والمشتريات، وهو ما يؤدي إلى خفض المستوى العام للأسعار[٣]، ومن ثمَّ تقليل حدة التضخم مع الأخذ في الاعتبار

(١) د. محمد رشوان سليم، إدارة السياسات النقدية للاقتصاد الأمريكي حيال الأزمة المالية العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي العالمي مع التطبيق على مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٩، ص٧٣.

(٢) د. أمل عصام زكى، مدى ملاءمة السياسة الضريبية لمواجهة متطلبات التنمية في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة، دراسة مقارنة بين (مصر، تركيا، إسرائيل) رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤، ص١٠.

(٣) د. غازي حسين عناية، النظام الضريبي في الفكر المالي الإسلامي دراسة مقارنة، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٦، ص ٣٧٣.

أنَّه إذا استطاع المنتجون أن يحولوا ضرائب الإنتاج التي يدفعونها إلى المستهلكين كإضافة إلى أثمان السلع، فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن ثمَّ زيادة التضخم بدلًا من محاربته غير أنَّ ذلك يتوقف على أمرين[١]:

**الأوَّل**- مدى مرونة الطلب على السلع.

**الثَّاني**- نوعية السلع المعروضة.

وهناك من يرى أن أن فرض ضرائب مباشرة جديدة قد يؤدى في المدى الطويل إلى زيادة الضغوط التضخمية بدلاً من محاربتها؛ وذلك لأن فرض الضرائب المباشرة على الفئات الغنية قد يدفعها إلى ترك الادخار من خلال زيادة قيمة الاستهلاك لتحافظ على مستوى معاش معين، وفي هذه الحالة قد تؤدى الضريبة إلى زيادة التضخم بدلاً من مكافحته[٢].

ويرى بعض الخبراء الماليين أن الطاقة الضريبية للممول لها حدود، ومن ثمَّ يجب ألا تصل الضريبة إلى الحد الذي يقضى على الحافز على زيادة الإنتاج ودفع الممول إلى التهرب من الضريبة ولأدي ذلك إلى توقف العمال عن العمل لزيادة الإنتاج بعد حد معين، وهو ما يؤثر في الحافز على العمل والإنتاج والاستثمار تأثيرًا سلبيًّا، ومن ثمَّ يقل الإنتاج القومي وتنقص إيرادات الحكومة[٣].

**دور الضرائب غير المباشرة في محاربة التضخم:**

يمكن أن يكون للضرائب غير المباشرة دورًا في محاربة التضخم عن طريق زيادة الضرائب على السلع والخدمات ذات العرض قليل المرونة[٤] غير أنَّه غالبًا ما تؤدى زيادة معدلات الضرائب غير المباشرة إلى ارتفاع الأسعار؛ وذلك لأن فرض

---

(١) المرجع السابق، ص٣٧٣.

(٢) د. آمال جمعة، دور الضريبة الاقتصادي والاجتماعي، المجلة الليبية للدراسات، العدد الحادي عشر، ٢٠١٦-ص٣٢٧، ٣٢٨.

(٣) د. نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، دون تاريخ، ص٤٤٤.

(٤) د. هدى سليمان محمد أحمد، دور السياسة المالية في تشجيع استثمار الأموال، دراسة مقارنة بالفكر المالي الإسلامي، رسالة ماجستير، كلية التكنولوجيا والتنمية، جامعة الزقازيق، ٢٠١٣، ص١٨١.

الضرائب غير المباشرة يتناول السلع الاستهلاكية والتي تتمتع غالبًا بمرونة عالية في الطلب الكلي غير أنَّ ذلك يتوقف على ثلاثة أمور[١]:

**الأوَّل**- مدى مرونة الطلب على السلع الاستهلاكية واستمراريتها في الثبات والارتفاع.

**الثَّاني**- مدى قدرة المنتجين على تحويل عبء الضريبة إلى السلع الاستهلاكية.

**الثَّالث**- عدم تقديم معونة لدعم تلك السلع الاستهلاكية من قبل السلطات الحكومية تثبيتًا لأسعارها.

كما أن الضرائب غير المباشرة قد تعمل على التخفيف من حدة التضخم في حال فرض ضرائب غير مباشرة على السلع المصدرة، وبصفة خاصة المنتجات التي ترتفع أسعارها في الأسواق الخارجية، وهو ما يؤدي إلى زيادة المتاح منها في الأسواق المحلية، ومن ثمَّ التقليل من حدة الضغوط التضخمية[٢].

ويرى بعض الاقتصاديين أن الضرائب المباشرة تكون أفضل من الضرائب غير المباشرة في علاج التضخم؛ وذلك لأن الأخيرة غالبًا ما تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ومن ثمَّ زيادة التضخم بدلًا من محاربته، كما يرى فريق آخر من الاقتصاديين أنَّه لكي تضمن الدولة النجاح في الحد من القوة التضخمية عليها أن تختار السياسة الضريبية الملائمة وخاصة نوعية الضريبة، وذلك للضرب بها في المواقع التي تكمن فيها الأخطار التضخمية أكثر من غيرها[٣].

فمثلاً إذا حدثت ارتفاعات مفاجئة في الصادرات، فإن فرض ضرائب عليها يكون أكثر فاعلية من فرض الضرائب عموما، وقد حققت بعض الدول النامية نجاح في زيادة الضرائب على الصادرات إبان مدة الانتعاش التي صاحبت الحرب الكورية، وذلك لامتصاص جزء من الأرباح الكبيرة في قطاع التصدير، وفي الوقت ذاته توفير قدر كبير من النقد الأجنبي، ثم استخدامه في التنمية الاقتصادية، وفي

(١) د. غازي حسين عناية، النظام الضريبي، مرجع سابق، ص٣٧٤.
(٢) د. سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية، مرجع سابق، ص١٤٥.
(٣) د. مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، بدون تاريخ، ص١٣٣.

برامج التثبيت الاقتصادي[١].

ومن ثمَّ، فإنه يجب على الدول انتهاج السياسة الضريبية الملائمة، إذ إنَّ النجاح في الحد من الموجات المرتفعة للتضخم يعتمد على مدى قدرة الدول على تكييف نظامها الضريبي وفقًا للظروف التي يمر بها اقتصادها القومي.

(١) د. نبيل الروبي، نظرية التضخم، مرجع سابق، ص٧١.

## المطلب الثَّالث
## دور الضريبة في محاربة البطالة

لا توفر الضرائب فقط إيرادات مستدامة للحكومة لتنفيذ أنشطتها وتوفير التنمية لمواطنيها، بل إنَّها تضع المواطنين أيضًا في دور أصحاب المصلحة الذين يسهمون بشكل مباشر في التنمية الوطنية. بهذه الطريقة، يمكن إيجاد فرص العمل لأولئك الذين هم حاليًّا خارج شبكة الضرائب، بسبب الدخل المنخفض، أو عدم وجود دخل، بحيث يكسبون بدورهم أيضًا الدخل الذي يتم دفع الضرائب عليه[١].

وتعد السياسة الضريبية إحدى الأدوات المُهمَّة التي تستخدم لتحقيق التوظيف الكامل، وذلك عن طريق زيادة الاستهلاك الخاص والإنفاق المباشر على الاستثمار عن طريق تخفيض الضرائب، وهو ما يسمح بتوفر قوى شرائية أكبر للأفراد؛ وذلك لأن خفض معدلات الضرائب في فترات الكساد يشجع على الإنفاق بترك النقود في أيدي الأفراد للاستهلاك والاستثمار[٢]؛ حيث تؤثر التغيرات في الضرائب على الطلب الإجمالي بصورة غير مباشرة، فمثلاً إذا قامت الحكومة بتخفيض معدلات الضرائب التي يدفعها المستهلكون في هذه الحالة يكون في يد المستهلكين مزيد من الدخل، ومن ثمَّ يرتفع حجم إنفاقهم الاستهلاكي، وحيث إنَّ الإنفاق الاستهلاكي يمثل أحد مكونات الطلب الإجمالي، فإن الطلب الإجمالي سوف يرتفع نتيجة لذلك، كما تؤثر السياسات الضريبية أيضًا في قطاع الأعمال، وهو ما يؤدي إلى تغيرات في الإنفاق الاستثماري، فمثلاً إذا ما قامت الدولة بخفض الضرائب لحفز الإنفاق الاستثماري عن طريق قطاع الأعمال، ولا شك في أنَّ الإنفاق الاستثماري يمثل أحد مكونات الطلب الإجمالي، ومن ثمَّ تؤدى زيادة الإنفاق الاستثماري إلى زيادة الطلب الإجمالي[٣].

---

(1) Ogunmakin، Adeduro Adesola، Effect of government taxes on Nigerian unemployment. Journal of Business Management، 2013، PP 68-73.

(٢) د. أحمد حلمي مصطفى مجاهد، قياس أثر السياسات المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٢، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٦، ص٦٧

(٣) أوسليفان يفرين، بيريز، الاقتصاد الكلي، المبادئ الأساسية والتطبيقات والأدوات، مكتبة لبنان، =

ومن ثمَّ، فإن تخفيض معدلات الضرائب في هذه الحالة يسمح بمرور تيارات دخيلة أكبر في القطاع العائلي وقطاع الأعمال الخاص، وهو ما يترتب عليه زيادة حجم كلٍ من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وهذه بدوره يؤدي إلى رفع مستوى الطلب الكلي على الإنتاج القومي في المجتمع[١]. وبالعكس، فإن زيادة الضريبة تؤثر سلبًا في معدلات التوظيف.

إنَّ زيادة العبء الضريبي، سواء كانت الزيادة في الضرائب المباشرة، أو غير المباشرة، تقلل من نمو الإنتاج وتزيد من معدل البطالة بشكل واضح ومستمر. غير أنَّ الآثار تكون أكثر ثباتًا في حالة الضرائب المباشرة مقارنة بالضرائب غير المباشرة وترتبط معدلات الضرائب المرتفعة بالتشوهات الضريبية المتزايدة التي تثبط الإنتاج وتؤدي إلى استجابة مطولة للبطالة[٢].

وهو ما جعل العد يد من الاقتصاديين ينظر إلى الإصلاح الضريبي البيئي، أي زيادة الضرائب على التلوث (واستخدام الطاقة على وجه الخصوص) واستخدام العائدات منها لخفض الضرائب على العمل، على أنَّه حل جذاب للحد من البطالة الهيكلية. وقد يؤدي مثل هذا الإصلاح إلى عائد مزدوج: ليس فقط تحسين جودة البيئة، ولكن أيضًا تعزيز العمالة.

نجد أن مثل هذا الإصلاح قد يعزز التوظيف إذا نقل العبء الضريبي بعيدًا عن العمال تجاه أولئك الذين ليس لديهم عمل في القطاع الرسمي، ومن ثمَّ ينجح الإصلاح الضريبي البيئي في تحويل العبء الضريبي بعيدًا عن العاملين في القطاع الرسمي إذا أدت ضرائب الطاقة المرتفعة إلى خفض الأرباح في القطاع غير الرسمي عن طريق خفض إنتاجية العمل[٣].

---

ناشرون، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، ص٢٦٧.

(١) د. المرسى السيد حجازي، النظم الضريبية، مرجع سابق، ص٣٩.

(2) Athanasios O Tagkalakis، The unemployment effects of fiscal policy: recent evidence from Greece. IZA Journal of European Labor Studies، 2013، PP1-32

(3) Lans Bovenberg- Frederick van der Ploeg Tax reform، structural unemployment and the environment. The Scandinavian Journal of Economics، September 1998، PP. 593-610.

كما أن فرض الضرائب على التلوث ينتج عنه عائدات ضريبية إضافية يمكن استخدامها لتحل محل ضرائب العمل، ومن ثمَّ جني عائد مزدوج في شكل تحسين جودة البيئة وتخفيف البطالة[1].

(1) Erkki Koskela - Ronnie Schöb، Alleviating unemployment: The case for green tax reforms. European Economic Review، 1999، PP1723-1746.

## المطلب الرابع
## دور الضريبة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

تعد الضرائب إحدى الأدوات المُهمَّة التي يمكن أن تستخدمها الدولة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وقد أكَّد "الكينزيون" أن السياسة المالية عن طريق أدواتها المختلفة (الضرائب والإنفاق العام) تستطيع أن تؤثر في النشاط الاقتصادي بطريقة مباشرة، وتحقيق كل من التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، فمثلا في حالة ما إذا كان الميزان التجاري في حالة العجز يمكن للدولة أن تقوم بفرض ضرائب جديدة على الدخول، أو زيادة معدلات الضرائب القائمة، ومن ثمَّ يؤثر ذلك في الدخل بالانخفاض، ومن ثمَّ ينخفض حجم الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الواردات، ويمكن أن يحدث العكس في حالة وجود فائض في الميزان التجاري[١].

وتستخدم السياسة الضريبية لتحقيق هدف التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق جانبين[٢]:

الأوَّل: جانب الاستيراد.

الثَّاني: جانب التصدير.

**أولاً- جانب الاستيراد:** ويكون عن طريق استمرار السياسة الضريبية للحد من الاستيراد، ولتحقيق هذا الهدف لا بُدَّ من التمييز بين السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية غير أنَّ الأوضاع الاقتصادية والتي فرضت على الدول تخفيض التعريفات الجمركية في إطار اتفاقيات الجات قد قيَّدت عمل السياسة الضريبية في هذا الشأن، ومن ثمَّ يجب إيجاد ضرائب تعويضية للقيام بالدور نفسه، ولكن بشكل غير تمييزي بين السلع المستوردة والسلع

(١) د. محمد فؤاد محمد إمام، تقييم أثر السياسات النقدية والمالية على أداء الميزان التجاري المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) دراسة قياسية مقارنة، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٥، ص٣٨-٣٩

(٢) د. أمل عصام زكى، مدى ملاءمة السياسة الضريبية لمواجهة متطلبات التنمية، مرجع سابق، ص١٥-١٦

المحلية مثال ذلك ضريبة القيمة المضافة.

**ثانياً- تشجيع التصدير وعمل السياسة الضريبية في هذا المجال** يكون بتشجيع المشروع الخاص القائم بالتصدير عن طريق إعفائه من جميع الضرائب غير المباشرة والتي تفرض على إنتاجه وتداوله بقصد التصدير والحد من تصدير المواد الأولية دون تصنيع في جميع الوسائل الضريبية، كما يمكن إعفاؤه أيضًا من ضرائب الدخل.

ويمكن للدولة أن تحمي صناعتها الوطنية عن طريق فرض ضريبة جمركية على ما يستورد من السلع الأجنبية لتغطى على الأقل الفرق بين تكاليف إنتاج نفس السلعة في الدولتين؛ وذلك لتمكين السلع المنتجة محليًا من منافسة السلع المستوردة في السوق المحلي، وأيضًا يمكن إتاحة الفرصة للصناعات الوطنية لكي تنمو وتقوى حتى تستطيع مستقبلاً أن تنافس الصناعات الموجودة في البلاد الأجنبية بحمايتها، وذلك عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات التي تنافس منتجات الصناعات المحلية المطلوب حمايتها، ويترتب على فرض هذه الضرائب ارتفاع سعر السلعة في الداخل عنه في الخارج، ومن ثمَّ تستطيع الصناعات المحلية الناشئة بيع منتجاتها بثمن يغطى نفقة الإنتاج المرتفعة، ومن ثمَّ تواصل نموها[١].

**أثر الإعفاءات الضريبية على أداء ميزان المدفوعات:**

تعدُّ الصادرات والواردات أحد العناصر الأساسية في الميزان التجاري في الدولة والتي تحدد في النهاية درجة الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات، ويكون دور الإعفاءات الضريبية مؤثرًا في حالة ربطها بعمليات الاستيراد والتصدير على النحو الآتي:[٢]

**- عملية التصدير:**

ففي حالة التصديرتمنح المشروعات الاستثمارية التي تقوم بتصدير منتجاتها

(١) د. شريف رفاعي عبد الحميد، دور الإعفاءات الضريبية وتأثيرها في اتخاذ قرارات الاستثمار في مصر خلال الفترة من عام ١٩٨٩ حتى ١٩٩٧م، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢، ص٣٦.

(٢) المرجع السابق، ص١٦٣.

إلى الخارج إعفاءً ضريبيا للدخل المحقق لها بعدد من السنوات، أو تخفيض سعر الضريبة الخاضع لها.

**- عملية الاستيراد:**

أما في حالة الاستيراد تقوم الدولة بمنح المشروعات الاستثمارية التي تنتج منتجات يدخل فيها مكونات مستوردة وأخرى محلية أسعار تمييزية كلما زادت نسبة المكون المحلي عن المكون الأجنبي المستورد، وكلَّما زادت نسبة المكون المحلي في منتجاتها يمكن تخفيض الضرائب الخاضعة لها، ويعد فرض الضرائب الجمركية بأسعار مرتفعة يحد من عمليات الاستيراد والبحث عن بدائل محلية، ومثل هذه الإعفاءات الضريبية من المتوقع أن يكون لها أثر طيب على ميزان المدفوعات إذا أدت إلى زيادة حجم الصادرات والحد من عمليات الاستيراد من الخارج.

ويعتمد نجاح سياسة الإعفاءات الضريبية على التوجيه الملائم لهذه الإعفاءات بما يتناسب مع احتياجات الدولة التنموية؛ وذلك لأن كثرة الإعفاءات الضريبية قد أدى إلى تشويه النظم الضريبية في بعض البلاد، كما انعكس سلبًا في تخصيص مواردها الاقتصادية وزاد من تعقيد الإجراءات الضريبية بها وعدم بساطتها[(١)].

كما ينتج عن فرض الضريبة الجمركية لسلعة ما سعر محلى أعلى للسلع المستوردة، ومن ثمَّ استهلاك محلى أقل للمنتج المستورد وإنتاج محلى أعلى، ومن ثمَّ واردات أقل من السلع، ويجب أن تراعى الدولة عند فرضها للضريبة الجمركية تلك السلع المستوردة التي يكون عرضها في الدول المصدرة لها مرنًا، فمثل هذه السلع هي التي يستطيع منتجوها في الدول المصدرة لها سحب مواردهم من إنتاجها؛ وذلك لإنتاج سلع أخرى يستطيع مشتروها هناك استيعاب كمية أكبر منها بسهولة، فإذا فرضت السلطات ضريبة على الواردات من هذه السلع، فإن هذا لن يترتب عليه أي انخفاض في أسعارها للدول المصدرة لها، ومن ثمَّ ترتفع أسعارها في السوق المحلي بكل مقدار الضريبة، وإذا كان الطلب المحلي على هذه السلع مرنًا فمن المؤكد أنْ تنخفض قيمة الواردات من هذه السلع[(٢)].

(١) د. أمل عصام زكى، مدى ملاءمة السياسة الضريبية، مرجع سابق، ص١٦٢.

(٢) د. عاطف عطية حسين، تقويم دور أدوات السياسة المالية في مواجهة عجز ميزان المدفوعات =

## المطلب الخامس

## السياسة الضريبية في مصر نموذج تطبيقى

تناولنا في المطالب السابقة دور السياسة الضريبية في تحقيق كل من النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، استقر الاسعار، توازن ميزان المدفوعات، وقد تبين أن السياسة الضريبية لها دور فعال في تحقيق تلك الأهداف التي تمثل أقطاب مربع كالدور.

وفي هذا المطلب يتم تناول إلى أي مدى استطاعت السياسة الضريبية في مصر تحقيق تلك الأهداف، وذلك عن طريق استعراض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في مصر.

**مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في مصر عامي (٢٠١١ - ٢٠٢١).**

| السنة | ٢٠١١ | ٢٠١٢ | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | ٢٠١٥ | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | ٢٠١٨ | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل النمو الاقتصادي % | ١,٨ | ٢,٢ | ٢,١ | ٢,٢ | ٤,٤ | ٤,٣ | ٤,٢ | ٥,٣ | ٥,٦ | ٣,٦ | ٢ |
| معدل التضخم% | ١١,٨ | ٧,٣ | ٩,٨ | ٨,٢ | ١١,٤ | ١٤ | ٢٩,٨ | ١٤,٤ | ٩,٤ | ٥,٦ | ٥,٢ |
| معدل البطالة% | ١١,٩٠ | ١٢,٦ | ١٣,١٠ | ١٣,١٠ | ١٣,١٠ | ١٢,٥ | ١١,٨ | ٩,٩ | ٧,٩ | ٧,٢ | ٧,٤ |
| ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالى | -١١,٥ | -١٢,٣ | -١١,٣ | -١١,٢ | -١١,٧ | -١١,٥ | -١٥,٩ | -١٤,٩ | -١٢,٦ | -١٠,٠ | -١٠,٤ |

**المصدر:** النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري ٢٠٢٢ - ٢٠١٩.
التقرير السنوي للبنك المركزي المصري أعداد مختلفة.

=
المصري ١٩٦٠-١٩٨٠، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٨٧، ص٩٨-٩٩

مصر في أرقام، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إصدار مارس ٢٠٢١.

**المربع المثالي لكالدور للاقتصاد المصري لعامي (٢٠١١ - ٢٠٢١).**

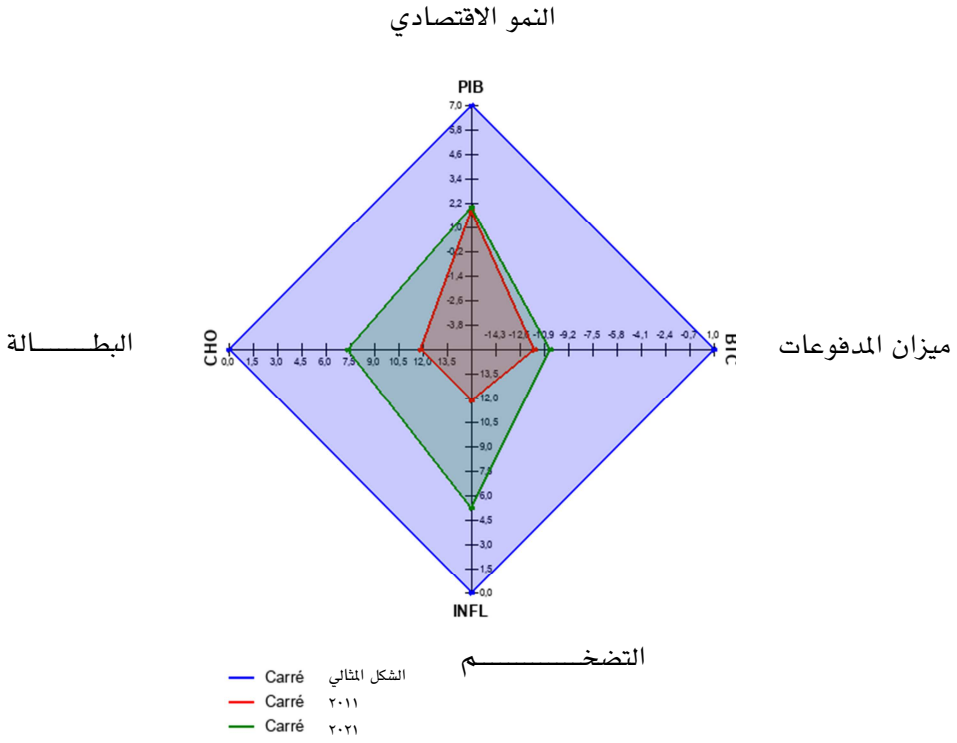


**المصدر:** من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول أعلاه وباستخدام الموقع الآتي:
http: //www. ses. acversailles. fr/extras/bd/carre/carre. html.

يلاحظ من الشكل السابق عدم تحقيق أهداف المربع المثالى "لكالدور" في الاقتصاد المصري، وقد تمثل ذلك في تشوه أضلع المربع للداخل في كل من عامي ٢٠١١ - ٢٠٢١، وأن كانت مصر قد حققت معدلات نمو مرتفعة في عامي ٢٠١٨ لتصل إلى ٥,٣% و٢٠١٩؛ حيث بلغ معدل النمو ٥,٦% غير أنَّه بدأ يتراجع في عام ٢٠٢٠ ليهبط معدل النمو إلى ٣,٦% حتى واصل الهبوط عام ٢٠٢١ بنسبة ٢%، أما بالنسبة للتضخم فيلاحظ أن الاقتصاد المصري يعانى ارتفاع معدلات التضخم حتى إنَّه وصل في عام ٢٠١٧ إلى ٢٩,٨% بعد قرار تعويم الجنيه المصري في أواخر عام ٢٠١٦وإن كان قد انخفض نسبيًا في عام ٢٠٢٠ بمعدل ٥,٦% وفى عام ٢٠٢١ بمعدل

٥,٢%، وبالنسبة للبطالة يلاحظ أن الاقتصاد القومي يعاني أيضًا معدلات بطالة مرتفعة بالتزامن مع معدلات التضخم المرتفعة مما يعنى أن الاقتصاد المصري يمر بما يعرف بالركود التضخمي، بالإضافة إلى العجز الهيكلي في الميزان التجاري، وهو ما يعني أنَّه من الصعب على السياسة الضريبية في مصر تحقيق تلك الأهداف مجتمعة.

## الخاتمة

تهدف السياسة الاقتصادية الكلية إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسة يكاد يجمع عليها أغلب الاقتصاديين، وقد لخصها الاقتصادي (نيكولاس كالدور) في مربع عرف باسمه، وتتمثل تلك الأهداف في النمو الاقتصادي، وضبط معدلات التضخم، وتحقيق التوظيف الكامل، وتوازن ميزان المدفوعات، وتؤدي الضريبة دورًا مُهِمًّا في تحقيق تلك الأهداف؛ لكونها أهم أداة من أدوات السياسة المالية في النظام المالي المعاصر، ومن ثم تناول هذ البحث بالدراسة والتحليل موضوع دور الضريبة في تحقيق الأهداف الكلية للسياسة الاقتصادية (مربع كالدور) نموذجًا، وقد اشتمل هذ البحث على مقدمة، وثلاثة مباحث رئيسة، بيانها كالآتي:

١- **تناول المبحث الأول:** دراسة الإطار النظرى لكل من السياسة الاقتصادية، الضريبة، ومربع كالدور، فقد تم تعريف السياسة الاقتصادية مع بيان أهم أدواتها المتمثلة فى السياسة النقدية والسياسة المالية، و تم تعريف الضريبة مع بيان خصائها التى تتميز بها عن سائر الإيرادات الأخرى، كما تم التعريف بمربع كالدور، وهو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي القياس يحتوي على الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية.

٢- **كما تناول المبحث الثاني:** أهداف السياسة الاقتصادية الكلية طبقا لمربع كالدور، فقد تم تعريف النمو الاقتصادى وتبين أن بعض الاقتصاديين يفرقون بينه وبين التنمية الاقتصادية وإن كان البعض منهم يستعملهما كمترادفين، كم تم تعريف البطالة والتضخم مع بيان أنواعهما المختلفة، وتم دراسة ميزان المدفوعات بتعريفه مع بيان أقسامه التى يشتمل عليها.

٣- وتناول المبحث الثالث: دور الضريبة في تحقيق كلٍ من: النمو الاقتصادي، ضبط التضخم، التوظيف الكامل، توازن ميزان المدفوعات، وتبين أن الضريبة يمكن أن يكون لها أثر إيجابى فى تحقيق تلك الأهداف، إلا أنه مع التطبيق العملى على الاقتصاد المصرى تبين أنه يصعب تحقيق تلك الأهداف مجتمعة.

٤- وبعد دراسة الموضوع بالتفصيل نبين أهم النتائج والتوصيات التى تم التوصل إليها من خلال هذا البحث.

**أهم نتائج البحث:**

- تؤثر الضريبة إيجابًا على الادخار إذا ما تم توجيه معظم الإيرادات الضريبية إلى الاستثمار، ومن ثمَّ يرتفع معدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير، بينما تؤثر الضريبة سلبًا في الادخار إذا تم توجيه أغلب إيراداتها إلى الإنفاق الاستهلاكي، ومن ثمَّ ينخفض معدل النمو الاقتصادي قصير الأجل.
- إنَّ فرض ضريبة مرتفعة على أرباح المستثمر سيكون له أثر سلبي على معدل التكوين الرأسمالي في القطاع الخاص، وذلك لتأثيرها السلبي في معدل الأرباح الفعلية والمحتملة، مما يقلل من رغبة وقدرة المستثمر على إنشاء طاقات إنتاجية جديدة والتوسع في حجم الطاقات القائمة والحفاظ عليها.
- تؤدي الضرائب غير المباشرة دورًا مُهِمًّا في تحقيق النمو الاقتصادي لدورها الفعال في تكوين رأس المال؛ حيث تعمل على خفض الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات وخاصة إذا كانت تفرض على السلع والخدمات ذات المرونة السعرية المنخفضة للطلب عليها وتصيب ذوي الدخول المحدودة أكثر من ذوي الدخول المرتفعة.
- كما أن الضرائب غير المباشرة بطبيعتها ضرائب غير تصاعدية على الدخل، وإنَّما ترتبط بمستوى الاستهلاك، وهذا يعنى أن عبأها على المدخرات يكون منخفضًا مقارنة بضرائب دخل ذات حصيلة مساوية.
- تؤدى الضرائب المباشرة إلى خفض الأسعار؛ وذلك لأنَّها غالبا ما تتناول الدخول والثروات بالاقتطاع مما يقلل بالتالي من توافر القوة الشرائية بيد الأفراد، وهو ما يجبرهم على ادخار ثرواتهم وتقليل استهلاكهم فيقل الطلب الكلي على السلع والخدمات والمشتريات، وهو ما يؤدي إلى خفض المستوى العام للأسعار، ومن ثمَّ تقليل حدة التضخم مع الأخذ في الاعتبار أنَّه إذا استطاع المنتجون أن يحولوا ضرائب الإنتاج التي يدفعونها إلى المستهلكين كإضافة إلى أثمان السلع، فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن ثمَّ زيادة التضخم بدلًا من محاربته غير أنَّ ذلك يتوقف على مدى مرونة الطلب على السلع، ونوعية السلع المعروضة.

- يمكن أن تعمل الضرائب غير المباشرة على التخفيف من حدة التضخم في حال فرض ضرائب غير مباشرة على السلع المصدرة، وبصفة خاصة المنتجات التي ترتفع أسعارها في الأسواق الخارجية، وهو ما يؤدي إلى زيادة المتاح منها في الأسواق المحلية، ومن ثمَّ التقليل من حدة الضغوط التضخمية.
- تعد الضريبة إحدى الأدوات المُهمَّة التي تستخدم لتحقيق التوظيف الكامل، وذلك عن طريق زيادة الاستهلاك الخاص والإنفاق المباشر على الاستثمار عن طريق تخفيض الضرائب، وهو ما يسمح بتوفر قوي شرائية أكبر للأفراد؛ وذلك لأن خفض معدلات الضرائب في فترات الكساد يشجع على الإنفاق بترك النقود في أيدي الأفراد للاستهلاك والاستثمار.
- يمكن أن تعمل السياسة الضريبية على تشجيع التصدير، ويكون ذلك بتشجيع المشروع الخاص القائم بالتصدير عن طريق إعفائه من جميع الضرائب غير المباشرة والتي تفرض على إنتاجه وتداوله بقصد التصدير والحد من تصدير المواد الأولية دون تصنيع في جميع الوسائل الضريبية، كما يمكن إعفاؤه أيضًا من ضرائب الدخل.

**التوصيات:**

١- العمل على إصلاح النظام الضريبي من خلال خفض المعدلات الضريبية لما له من أثر أكبر من الإعفاءات على تشجيع الاستثمار المحلى والأجنبي.

٢- يجب أن تكون الضريبة فى حدود الطاقة التكليفية للممول بحيث لاتصل الضريبة إلى الحد الذى يقضى على الحافز على الإنتاج، ويدفع الممول إلى التهرب من الضريبة.

٣- العمل على إصلاح النظام الضريبي البيئي، أي زيادة الضرائب على التلوث بحيث تستخدم العائدات منها لخفض الضرائب على العمل، ويعد هذا الحل الامثل للحد من البطالة الهيكلية ليس فقط، بل وتحسين جودة البيئة.

## مصادر البحث

١) د. آمال جمعة، دور الضريبة الاقتصادي والاجتماعي، المجلة الليبية للدراسات، العدد الحادي عشر، ٢٠١٦.
٢) د. أحمد حلمي مصطفى مجاهد، قياس أثر السياسات المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٢، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٦.
٣) د. أمل عصام زكى، مدى ملاءمة السياسة الضريبية لمواجهة متطلبات التنمية في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة، دراسة مقارنة بين (مصر، تركيا، إسرائيل) رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤.
٤) أوسليفان يفرين، بيريز، الاقتصاد الكلي، المبادئ الأساسية والتطبيقات والأدوات، مكتبة لبنان، ناشرون، الطبعة الأولى، ٢٠١٤.
٥) د. باهر محمد عتلم، اقتصاديات المالية العامة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، ٢٠٠٢.
٦) د. جمال الدين برقوق، مصطفى يوسف، الاقتصاد الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٦.
٧) د. حامد عبد المجيد دراز، محمد عمر حماد، مبادئ المالية العامة، اليكس لتكنولوجيا المعلومات - الإسكندرية، ٢٠٠٧.
٨) د. حميدة سفاحلو، أمينة زناد، دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف مربع كالدور، دراسة حالة الجزائر للفترة من١٩٨٠-٢٠١٥، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٦-٢٠١٧م.
٩) د. دلال عيسى موسى، السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٦ م.
١٠) د. رابح رتيب، المبادئ الأساسية في علم المالية العامة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣م.
١١) د. رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، ١٩٩٠ م.
١٢) د. سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية، ٢٠٠٠.
١٣) د. سوزانا صبحي، تأثير السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.
١٤) د. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٩.
١٥) د. السيد عبد المولى، اقتصاديات النقود والبنوك مع دراسة خاصة للنظام النقدي والمصرفي المصري، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٣.

١٦) د. السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠.
١٧) د. السيد محمد أحمد السريتى، د. على عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ٢٠١٠.
١٨) د. شريف رفاعي عبد الحميد، دور الإعفاءات الضريبية وتأثيرها في اتخاذ قرارات الاستثمار في مصر خلال الفترة من عام ١٩٨٩ حتى ١٩٩٧م، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢.
١٩) د. طارق عبد الرؤوف عامر، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع-عمان، الطبعة الثانية، ٢٠١٥.
٢٠) د. طارق محمد أحمد على عمران، أثر السياسة الضريبية على التضخم في مصر، رسالة دكتوراة، كلية التجارة بنين، جامعة الأزهر، ٢٠١٦.
٢١) د. عادل أحمد حشيش، أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٨.
٢٢) د. عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠١.
٢٣) د. عبد الحميد الشورى، د. محمد حافظ الرهوان، الوجيز في العلاقات الاقتصادية الدولية، المصرية للطباعة والتجليد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨-٢٠٠٩.
٢٤) د. عبد الرحمن يسري أحمد، د. السيد محمد أحمد السريتي، الاقتصاديات الدولية، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٧.
٢٥) د. عبد الله الصعيدى، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، دون طبعة وتاريخ.
٢٦) د. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلى، الدار الجامعية، ٢٠٠٧.
٢٧) د. عبد المنعم راضي، مبادئ الاقتصاد، بدون دار نشر، ٢٠١٧.
٢٨) د. عثمان أحمد عثمان، السياسة النقدية والاقتصادية والمالية وأثرها على التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، ٢٠١٥.
٢٩) د. غازي حسين عناية، النظام الضريبي في الفكر المالي الإسلامي دراسة مقارنة، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٦م.
٣٠) د. ماجد محمد يسري، محورية السياسات الاقتصادية الكلية في تعزيز الميزة التنافسية للصادرات المصرية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥٢٣، يوليو ٢٠١٦م.
٣١) د. مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، دون تاريخ.

٣٢) د. محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية إلى تحقيق المربع السحرى لكالدور في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٠)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٦٦-٢٠١٤.
٣٣) د. محمد رشوان سليم، دارة السياسات النقدية للاقتصاد الأمريكي حيال الأزمة المالية العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي العالمي مع التطبيق على مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٩.
٣٤) د. محمد زكى شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، ١٩٩٢.
٣٥) د. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٤.
٣٦) د. محمد فؤاد محمد إمام، تقييم أثر السياسات النقدية والمالية على أداء الميزان التجاري المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) دراسة قياسية مقارنة، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٥.
٣٧) د. محمد ناجى حسن خليفة، البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث الإدارية، المجلد ٢٤، العدد٣، ٢٠٠٦.
٣٨) د. محمود مناع عبد الرحمن، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة النقدية في ظل اتباع برامج التكيف وعلاقتها بالركود الاقتصادي مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، ٢٠٠٤.
٣٩) د. مديحة الدغيدي، اقتصاديات المالية العامة، الرحمة للطباعة، ٢٠١٤-٢٠١٥م.
٤٠) د. المرسى السيد حجازي، النظم الضريبية، الدار الجامعية، ١٩٩٨م.
٤١) د. ناجي ساري فارس، العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد السعودي تحليل الآثار والمعالجة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٦١، ٢٠١٩م.
٤٢) د. نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، دون تاريخ.
٤٣) د. هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٠.
٤٤) د. وليد ناجي الحيالي، دراسة بحثية حول البطالة، مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، دون تاريخ.

**المراجع الأجنبية:**

1) Athanasios O Tagkalakis. The unemployment effects of fiscal policy: recent evidence from Greece. IZA Journal of European Labor Studies. 2013.
2) Doc. Ing. Jan Isa Drsc. Nicolas Kaldor. One of the first critics of monetarism. Profiles of world Economistis. narodna Banaka Slovenska. 2006.
3) Erkki Koskela - Ronnie Schöb. Alleviating unemployment: The case for green tax

reforms. European Economic Review، 1999.

4) John، E. King، Nicolas Kaldor ،London، Palagrave Macmillan، 2016.
5) Lans Bovenberg- Frederick van der Ploeg Tax reform، structural unemployment and the environment. The Scandinavian Journal of Economics، September 1998.
6) Luigi L. Pasinetti، Growth and income distribution: essays in economic theory. CUP Archive ،Cambridge University Press، 1974.
7) Ogunmakin، Adeduro Adesola، Effect of government taxes on Nigerian unemployment. Journal of Business Management، 2013.

## Source and reference list

1) D. Amal Gomaa, Role of Economic and Social Taxation, Libyan Journal of Studies, Eleventh Issue, 2016.
2) D. Ahmed Helmy Mustafa Mujahid, Measuring the Impact of Fiscal and Monetary Policies on Economic Growth in Egypt During the Period 1990-2012, Ph.D. Thesis, Faculty of Commerce, Ain Shams University, 2016.
3) D. Amal Essam Zaki, The Appropriateness of Tax Policy to Meet Development Requirements in Light of Contemporary Global Changes, A Comparative Study (Egypt, Turkey, Israel), PhD, Faculty of Law, Ain Shams University, 2004.
4) O'Sullivan Yevren, Perez, Macroeconomics, Basic Principles, Applications and Tools, Lebanon Library, Publishers, first edition, 2014.
5) D. Baher Mohamed Atlum, Economics of Public Finance, Cairo University Open Education Center, 2002.
6) D. Jamal Al-Din Barquq, Mustafa Youssef, International Economics, Dar Al-Hamid Publishing and Distribution, first edition, 2016.
7) D. Hamid Abdul Majeed Duraz, Mohammed Omar Hammad, Principles of Public Finance, Alex Information Technology - Alexandria, 2007.
8) D. Hamida Sfahalo, Amina Zinad, The Role of Monetary Policy in Achieving Qualitative Goals, Algeria Case Study, 1980-2015, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, 2016-2017.
9) D. Dalal Issa Moussa, Tax Policy and Its Role in Developing the Palestinian Economy, Master's Thesis, Graduate School, Al-Najah National University, Nablus, Palestine, 2006.
10) D. Rabeh Ratib, Basic Principles in Public Finance, Arab Renaissance, 2003.
11) D. Rifaat Mahjoub, Public Finance, Arab Renaissance Library, 1990.
12) D. Said Abdulaziz Othman, Tax Systems Comparative Analytical Portal, University House, 2000.
13) D. Susana Subhi, Impact of Fiscal Policy on Economic Growth, Master's Thesis, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 2004.
14) D. Suzi Adly Nashed, Basics of Public Finance, Al-Halabi Human Rights Publications, 2009.
15) D. Mr. Abdul Mawla, Economics of Money and Banks with a Special Study of the Egyptian Monetary and Banking System, Arab Renaissance, 3rd edition, 2003.
16) D. Mr. Atiya Abdel Wahed, Principles and Economics of Public Finance, Arab Renaissance, 2000.

17) D. Mr. Mohamed Ahmed El Siriti, Dr. Ali Abdel Wahab Naja, Macroeconomic Principles, Vision Foundation for Printing, Publishing and Distribution, second edition, 2010.
18) D. Sherif Rifai Abdel-Hamid, The Role and Influence of Tax Exemptions in Investment Decision-Making in Egypt Between 1989 and 1997, MA Letter, Faculty of Commerce, Ain Shams University, 2002.
19) D. Tariq Abdul Raouf Amer, Causes and dimensions of the phenomenon of unemployment and its repercussions on the individual, family and society and the role of the state in confronting it, Dar Al-Yazouri Scientific for Publishing and Distribution - Amman, second edition, 2015.
20) D. "Tarek Mohamed Ahmed Ali Omran, Impact of Tax Policy on Inflation in Egypt, PhD Thesis, Faculty of Commerce in Benin, Al-Azhar University, 2016."
21) D. Adel Ahmed Hashish, Origins of Political Economy, New University Publishing House, 1998.
22) D. Adel Ahmed Hashish, Origins of Financial Art for the Public Economy, New University Publishing House, 2001.
23) D. Abdel Hamid Al-Shura, Dr. Mohamed Hafez Al-Rahwan, Summary in International Economic Relations, Egyptian Printing and Binding, first edition, 2008-2009.
24) D. Abdurrahman Yousry Ahmed, Dr. El Sayed Mohamed Ahmed El Siriti, International Economics, Publisher, Department of Economics, Faculty of Commerce, University of Alexandria, 2007.
25) D. Abdullah Al-Saeedi, lectures on macroeconomic analysis, no edition and history.
26) D. Abdul Muttalib Abdul Hamid, Economic Theory Partial and Complete Analysis, University House, 2007.
27) D. Abdel Moneim Radi, Principles of Economics, Without Publishing, 2017.
28) D. Othman Ahmed Othman, Monetary, Economic and Financial Policy and its Impact on Economic Development, Arab Renaissance, 2015.
29) D. Ghazi Hussein Inaya, Tax System in Islamic Financial Thought Comparative Study, University Youth Foundation, 2006.
30) D. Maged Mohamed Yousry, Central to Macroeconomic Policies in Promoting Competitive Advantage of Egyptian Exports, Contemporary Egypt Magazine, issue 523, July 2016.
31) D. Magdy Abdel Fattah Suleiman, The Cure for Inflation and Economic Stagnation in Islam, a strange publishing house, publishing, and distribution, with no history.
32) D. Mohamed Rattoul, Salaheddine Grouch, Assessing the Effectiveness of Monetary

Policy to Reach the Magical Quadrant of Caldor in Algeria (2000-2010), Arab Economic Research Journal, No. 66-2014.

33) D. "Mohamed Rashwan Saleem, Managing Director of Monetary Policies for the U.S. Economy on the Global Financial Crisis and its Impact on Global Economic Growth with Application to Egypt, MA Message, Faculty of Commerce, Ain Shams University, 2019."
34) D. Mohamed Zaki Shafei, Introduction to Money and Banks, Arab Renaissance, 1992.
35) D. Mohamed Abdel Aziz Ajmiya, Iman Ateya Nassef, Economic Development, Department of Economics, Faculty of Commerce, University of Alexandria, 2004.
36) D. Mohamed Fouad Mohamed Imam, Evaluation of the Impact of Monetary and Fiscal Policies on the Performance of the Egyptian Trade Balance (1990-2012) Comparative Standard Study, PhD Thesis, Faculty of Commerce, Ain Shams University, 2015.
37) D. Mohamed Nagi Hassan Khalifa, Unemployment and Economic Growth in the Arab Republic of Egypt, Journal of Administrative Research, vol. 24, No. 3, 2006.
38) D. Mahmoud Manaa Abdel-Rahman, Macro-economic effects of monetary policy in light of adjustment programs and their relation to the economic recession with special reference to the Egyptian economy, MA Letter, Faculty of Commerce and Business Administration, Department of Economy and Foreign Trade, 2004.
39) D. Madiha Al-Dughaidi, Economics of Public Finance, Mercy for Printing, 2014-2015.
40) D. Marsa Mr. Hijazi, Tax Systems, University Home, 1998.
41) D. Naji Sari Faris, The Relationship Between Inflation and Unemployment in the Saudi Economy Analysis of Effects and Treatment, Iraqi Journal of Economic Sciences, No. 61, 2019.
42) D. Nabil Roubi, Inflation Theory, University Culture Foundation, without a history.
43) D. Haifa Ghadeer, Financial and Monetary Policy and Its Developmental Role in the Syrian Economy, Publications of the Syrian General Book Authority, Ministry of Culture, Damascus, 2010.
44) D. Walid Naji Al-Hayali, a research study on unemployment, presented to the Arab Open Academy in Denmark, School of Management and Economics, without history.